أولويات قصوى لتنفيذ ٣٥ مشروعا استراتيجيا خلال العامين ٢٠١١-٢٠١٢م

كتب/ أحمد الطيار

كشفت مصادر اقتصادية مطلعة عن عزم الحكومة تنفيذ برنامج متكامل مصمم لتنفيذ ٣٥ مشروعا استراتيجيا ضمن الأولويات العشر خلال العام الحالي والقادم بهدف مضاعفة معدلات الاستثمارات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من اجل توفير الوظائف الكافية والحد من البطالة.لدى الشباب وتعزيز الاستثمارات وخلق فرص العمل كأولوية قصوى لجهود الحكومة في استجابة منه لتلك التحديات.

وتندرج هذه المشاريع في إطار الإدارة المستدامة لموارد المياه وتوليد ونقل الكهرباء و زيادة الدخل بتحسين استغلال موارد النفط والغاز وتطوير القطاعات الواعدة في مدينة عدن في جوانب التجارة، والسياحة والتصنيع، إضافة إلى زيادة أعداد العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتضمن المشاريع المقترح تنفيذها ضمن برنامج الخطة الاقتصادية لعدن تأسيس مجلس السياحة في عدن وزيادة حركة الوافدين إلى مطارها الدولي وتوسعة رصيف الحاويات، إضافة إلى تنفيذ البنية التحتية للمنطقة الحرة بعدن وبناء رصيف جديد للبضائع السائبة وبناء مرسى للسفن الخشبية بالمنطقة الحرة وتنفيذ مشروع الشركة اليمنية للتنمية السياحية وتجديد خدمات ميناء عدن.

ويتوقع أن توفر هذه المشاريع ما بين ٢٠-٣٠ ألف فرصة عمل في العامين القادمين، وحوالي ١٤٠-٢٠٠ ألف فرصة حتى عام ٢٠٢٠ وناتج محلي إجمالي يتراوح ما بين مليار إلى مليار ونصف دولار.

وبحسب الدراسة التي أعدتها شركة (ماكنزي) الاستشارية العالمية للأولويات العشر بعد مراجعتها مع الوزارات والجهات المختصة فان زيادة إعداد العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي سيتم من خلال تدريب ٨٠-١٢٠ ألف عامل يمني وإرسالهم للعمل في هذه الدول خلال عامي المشروع ثم توسعة المشروع ليشمل ٢-٤ مليون عامل بحلول عام ٢٠٢٠م.واقترحت تأسيس مجلس أعلى للعمالة الوطنية، وتأسيس جهة وسيطة للتوفيق بين العمال والوظائف وإعداد عروض العمل.

وهدفت الدراسة في مجال توليد ونقل الكهرباء إلى زيادة الطاقة المركبة من ١ جيجاوات إلى ٣ر٧ جيجاوات والتحول إلى استخدام الفحم والغاز في توليد الطاقة، وتتضمن المشاريع المقترح تنفيذها إنشاء محطتي حضرموت ومأرب العاملة بالغاز ومحطتي عدن والحديدة العاملة بالفحم، وإنشاء خط الأنابيب بين مأرب ومعبر وإنشاء محطة مأرب ٢ ومحطة المخا العاملة بالرياح ووضع إطار العمل التنظيمي لمنتج الطاقة المستقل وإجراء الدراسات حول توفر الغاز الطبيعي.

وفيما يتعلق بالإدارة المستدامة لموارد المياه اقترحت الدراسة تنفيذ مشروع إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في صنعاء ومشروع تجريبي لشراء المياه من المزارعين، إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للمياه وخطة عمل للطوارئ في محافظة تعز.

وأكدت على الأولوية الخاصة بتحسين استغلال موارد النفط والغاز بتسريع

عمليات استكشاف النفط والغاز وضمان تحقيق أقصى الفوائد من هذه الموارد للحكومة.

ووضعت الشركة الاستشارية العالمية خارطة طريق واحدة للأولويات العشر واليات لتنفيذ المشاريع المقترحة بما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والمستدام في اليمن.

واقترحت لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسة تأسيس صندوق جديد للتنمية متعدد الأطراف من أجل تسريع وتنسيق عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومساعدة الوزارات في تصميم وسائل الشراكة ودعمها في هيكلة الاتفاقيات وإجراء المفاوضات في الشراكات ذات الأولوية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، ودعم المستثمرين في الحصول على الأموال. مبينة أن مصادر تمويل هذا الصندوق من الجهات المانحة والمستثمرون وبنوك التنمية.

وأشاد المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات بما تضمنته نتائج الدراسة التي عرضتها الشركة الاستشارية العالمية من تشخيص دقيق وخطوات عملية لتنفيذ الأولويات العشر، بما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في اليمن.

دراسة تؤكد على أهمية التوسع في إنشاء السدود والحواجز المائية للتغلب على مشكلة الأمن الغذائي

كتب/ منصور شايع

وشددت دراسة اقتصادية على أهمية التوسع في إنشاء السدود والحواجز والموانع والمسطحات المائية واتباع سياسات حصاد المياه على الأقل في مناطق التجمعات الزراعية ، وذلك حتى يمكن التخفيف من مشكلة ندرة المياه .

وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور/ شبير الحرازي أستاذ / التجارة الدولية والاقتصاد القياسي والزراعي – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة صنعاء على إصدار التشريعات الخاصة بتنظيم حفر الآبار العشوائية ومنع تبوير الأراضي الزراعية ، للتقليل من مشكلة ندرة المياه ومشكلتي تبوير الأراضي الزراعية والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن . وذلك حتى يمكن التخفيف من حدة مشكلة الأمن الغذائية المزمنة

منوهة بأهمية الاتجاه نحو الاستزراع النباتي التجميعي بواسطة الجمعيات التعاونية بتجميع الحيازات القزمية والمبعثرة خاصة في مناطق القيعان والأودية ، وذلك حتى يمكن التقليل من مشكلة تشتت الحيازات الزراعية التي تمثل إحدى العوائق الرئيسية أمام زيادة الإنتاج النباتي والمحدد الأول في استخدام الميكنة الزراعية وأساليب الري الحديثة . والتوسع في زراعة الأشجار ومصدات الرياح في مناطق الكثبان الرملية ، وذلك حتى يمكن التقليل من مشكلة التصحر ، والتوسع الزراعي في المناطق الساحلية التي تتوفر فيها المياه الجوفية على بعد أمتار قليلة وبما يمكن من استخدام الميكنة الزراعية وطرق الري الحديثة بالمقارنة بالزراعة على سفوح الجبال.

مؤكدة على أهمية إيجاد جهاز تسويقي كفء كونه يعتبر عصب عملية التنمية الاقتصادية وبدونه تواجه برامج التنمية كثير من المشاكل والعقبات، وقد تبلورت أهمية التسويق في العقود الماضية إلى الدرجة أصبح الكثير من علماء التسويق يؤكدون أن معظم المشاكل التي تواجهها المجتمعات النامية أو المتخلفة هي في الأساس مشكلة تسويقية وليست مشكلة إنتاجية أو استثمارية أو استهلاكية أو غير ذلك من المشاكل الاقتصادية التي تواجه تلك المجتمعات المتخلفة أو النامية بمختلف مستوياتها

لافته إلى أن معظم المشاكل التي تقف أمام التسويق الزراعي ناتجة من ارتفاع نسبة الفاقد والتلف للمنتجات الزراعية نتيجة لاتصاف التسويق الزراعي في معظم البلدان النامية بالتواضع الشديد وفي مقدمتها اليمن، لأن ما يجرى عند بيع وعرض المنتجات الزراعية في اليمن لا يعتبر تسويقاً زراعياً كما هو متعارف عليه أو المعمول في بلدان العالم أثناء بيع وعرض تلك المنتجات. ونتيجةً أن التسويق الزراعي أو تسويق المنتجات الزراعية في اليمن تقف أمامه العديد من التحديات والمشاكل يمكن تصنيفها في ثلاثة مجموعات رئيسية، هي التحديات الاقتصادي وتتركز في تواضع النقل المبرد وارتفاع تكاليفه، تواضع استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية والخدمات التسويقية، ارتفاع الهوامش التسويقية نتيجة لتعدد الوسطاء، عدم التأمين على المنتجات الزراعية أثناء تخزينها ونقلها، وخضوع أسعار السلع الزراعية للمضاربات بين السماسرة والوسطاء وتجار الجملة.

إلى جانب التحديات المؤسسية التنظيمية وتتركز في غياب التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التسويق الزراعي، تواضع المخصصات المالية للمؤسسات التسويقية، ضعف البنية التحتية المؤسسية للقطاع التسويقي والهياكل التنظيمية، قدم الأسواق وسوء تنظيمها، وتواضع المرافق التسويقية من حيث كفاءتها وتقديمها للخدمات التسويقية وأما التحديات الفنية.

فتتركز في تواضع ونقص الكوادر البشرية العاملة في مجال التسويق الزراعي، قصور أساليب جمع وتحليل ومعالجة البيانات والمعلومات التسويقية، عدم توجيه الإنتاج بحسب متطلبات الأسواق الخارجية، عدم توفر الدراسات ذات العلاقة بالبحوث وجوانب التسويق الحالية والمستقبلية للعرض والطلب للسلع الزراعية وتأثيرها على أسعار المنتجات الزراعية.